دور تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في زيادة الانتاج والحد من ظاهرة البطالة في العراق

للمدة 1985 –2015

م.د. جعفر باقر الدجيلي
جامعة البيان / كلية ادارة الاعمال / jaafar.baqir@albayan.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.130.9

تأريخ أستلام البحث : 2021/8/4 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/9/5**

المستخلص

يتسم القطاع الزراعي بالعراق بوجود عشرات الالاف من المشروعات الصغيرة ،قسم منها بسبب قوانين الملكية والحيازة الزراعية والقسم الاخر بسبب قوانين الارث ، فيما هناك عدة الاف من المشروعات الزراعية الصغيرة بسبب قوانين الاصلاح الزراعي ' فضلا عن وجود عدة الاف من حقول الدواجن وبحيرات الاسماك ومحطات الابقار والتي تسهم في توفير الغذاء وبنسب عالية ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتشغيلها لعشرات الالاف من العاملين وتعتمد على الدولة في عملية التمويل عبر المصرف الزراعي بشكل رئيسي.

وتعد عملية تمويل المشروعات الصغيرة ضرورة ملحة لابد منها من اجل خدمة التنمية الزراعية لضعف الامكانيات المالية لاصحاب المشروات الصغيرة لذا تجدهاعند منحها القروض تنهض بالانتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، بينما في فترات انخفاض التمويل والقروض فأن الانتاج ينخفض بسبب توقف الاف المشروعات الزراعية النباتية والحيوانية، مخلفة وراؤها الاف العاطلين عن العمل لذلك فأن التمويل يعد بمثابة الداينمو المحرك لنشاط المشروعات الزراعية الصغيرة .

الكلمات المفتاحية

1. المشروعات الزراعية الصغيرة/ وهي تلك المشروعات الزراعية التي تكون ذات راس مال صغير، وصغرحجم مساحة المشروع وعدد العاملين فيه صغير.
2. المصرف الزراعي التعاوني وهو مصرف متخصص بالقطاع الزراعي حصرا يمنح القروض فقط للقطاع الزراعي يهدف الى التنمية الزراعية..
3. البطالة وهي جزء من قوة العمل وضمن اعمار الفئات العمرية العاملة والقادرين على العمل الا انهم لايمتلكون فرصة عمل

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 130 / كانون الاول/ 2021
الصفحات : 120-129

المقدمة

تعد عملية تمويل المشروعات الصغيرة ضرورة ملحة لابد منها من اجل خدمة التنمية الزراعية ، لما للمشروعات الصغيرة من اهمية في زيادة الانتاج وتشغيل الاف العاطلين عن العمل ، ويعد المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيس للائتمان الزراعي لتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة في العراق .

لقد شهد عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي توسيع للقروض الزراعية عامة وللمشروعات الزراعية الصغيرة خاصة مما انعكس ايجابيا على عددها من جهة وزيادة الانتاج الزراعي من جهة اخرى، فضلا عن تشغيلها لالاف الفلاحين .والعراق يمتلك عشرات الالاف من المشروعات الزراعية الصغيرة وفقاً للملكية الزراعية وقوانين الاصلاح الزراعي ، فضلا عن انشاء الالاف من حقول الدواجن والالاف من بحيرات الاسماك والعشرات من محطات الابقار .

ولكن سرعان ما تدهور الانتاج الزراعي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب توقف القروض المالية نتيجة للحصار الاقتصادي ، الا ان الانتاج عاد الى الارتفاع وحقق اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية التي تنتجها المشروعات الصغيرة، كالبيض ، الدجاج ، والفواكه والخضر نتيجة للدعم الحكومي والقروض المالية . الا ان الانتاج قد تدهور ثانية بعد عام 2003 وما نجم عنه من توقف تام للقروض الزراعية .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الاتي:

1- ضعف فاعلية القروض الزراعية في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية .
2- توقف المصرف الزراعي عن الاقراض للمزارعين في السنوات الاولى بعد عام 2003 .
3- انخفاض الانتاج الزراعي في المشروعات الزراعية الصغيرة بسبب توقف القروض.
4- غياب وضعف المصرف الزراعي على توجيه القروض مما حدا بالكثير من المزارعين انفاق القرض في مجالات اخرى غير زراعية .
5- ان توقف القروض في فترة معينة من جهه وارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي من جهة اخرى ادى الى ترك الفلاح للمزرعة وحقول الدواجن مما ادى الى ارتفاع عدد العاطلين في الريف.

6- فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :- تعد القروض المالية للمشروعات الزراعية الصغيرة الداينمو الذي يشغل تلك المشروعات في العراق.

هدف البحث

ويهدف البحث الى الاتي :-

- معرفة اهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة .
- التعرف على المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق.
- مساهمة المشروعات الصغيرة في الانتاج الزراعي .
- دورها في الحد من ظاهرة البطالة .

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الآتية :-

المحور الاول : البطالة في العراق ، اسبابها ومخاطرها .
المحور الثاني : واقع ومقومات الانتاج للمشروعات الزراعية في العراق.
المحور الثالث :-القروض المالية للمشروعات الزراعية الصغيرة .
المحور الرابع :-المبررات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الزراعية الصغيرة.
المحور الخامس:- **مستلزمات نجاح المشاريع الزراعية الصغيرة .**
الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول:- البطالة في العراق .. أسبابها ومخاطرها .

يعد موضوع البطالة من المواضيع المعقدة والشائكة، ومشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ليس في الاقتصاد العراقي فحسب وانما في معظم البلدان المتقدمة والنامية التي تعاني من هذه الظاهرة وخاصة اذا ما تجاوز عدد العاطلين عن العمل حدود معينة ومقبولة، لذا تولي معظم حكومات البلدان المتقدمة اهمية كبيرة وتتبنى العديد من البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من هذة الظاهرة لما لها من اثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، بينما ينخفض اهتمام نعظم حكومات البلدان بهذة الظاهرة لايزال دون مستوى الطموح ولم تتبنى معظم حكومات البلدان النامية السياسات الاقتصادية الناجحة والتي من شأنها زيادة الانتاج والحد من ظاهرة البطالة.

وقد اخذت هذه الظاهرة بالنمو حتى في الدول المتقدمة بسبب التطورات التكنولوجية السريعة وما نجم عنها من إحلال الآلة محل الأيدي العاملة، فضلا عن نتائج العولمة واداتها منظمة التجارة العالمية التى أدت إلى غزو أسواق البلدان النامية مما ادى الى ايقاف العديد من الصناعات المحلية والزراعية بسبب القدرات التنافسية العالية التي تمتاز بها الشركات العالمية مقارنة بالقدرات والامكانيات المالية والفنية والعلمية والتكنولوجية والادارية للشركات في البلدان النامية، فضلا عن سياسات الاغراق التى اعتمدتها الشركات الاحتكارية مما ادى الى ازدياد عدد العاطلين عن العمل في البلدان النامية. (1)

اما في العراق فقد اتسعت هذه الظاهرة وبشكل كبير جدا لاسيما بعد عام عام 2003 وما نجم عنه من تدمير البنى التحتية وانعدام خدمات الكهرباء والماء والمجاري وغيرها وايقاف معظم المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية ، فضلا عن الاثار السلبية لانعدام الامن وما نتج عنه من ايقاف المصانع والمعامل الاخرى لدى النشاط الخاص وهجرة الادمغة وراس المال الى الخارج، فضلا عن سياسة الاغراق التي اعتمدت منذ عام 2003ولحد الان والتي ادت الى اغراق السوق العراقية بسلع غذائية رديئة ومغشوشة وكانت تباع باسعار تقل عن تكلفة انتاجها في دول المنشأ من جهه وتباع باسعار تقل عن اسعار السلع المنتجه محليا مما ادى الى عدم قدرة المنتجات المحلية من منافسة مثيلاتها السلع المستوردة مما حمل الفلاح خسارة مالية كبيرة وهذه جعلته يترك الزراعة،وكذلك الحال بالنسبة للصناعة والتي ادت الى ترك العديد من الصناعيين مصانعهم مما ادى ذلك الى ازدياد اعداد العاطلين عن العمل،فضلا عن اعداد العاطلين اصلا بسبب سنوات الحصار الاقتصادي الظالم الثلاثة عشر . وقد تشير بعض التقديرات الى ان عدد العاطلين بحدود31% من حجم القوى العاملة، ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى ان حجم البطالة المرتفع يعبر عن حقيقة حالة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.(2)

وهناك بعض السمات التي تتسم بها ظاهرة البطالة في العراق فضلا عن حجمها الكبير منها الاتي: (3)

1. تمركز نسبة كبيرة جدا من العاطلين عن العمل في مدينة بغداد بسبب الهجرة المستمرة الى بغداد .
2. استغلال العاطلين عن العمل من قبل الحركات السياسية المعادية وربما تسهم في القيام ببعض العمليات الارهابية.
3. اعتبارهم اداة للتخريب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
4. الانحراف لدى شريحة الشباب وتخريب النسيج الاجتماعي في العراق والتوجه نحو المخدرات وغيرها.
5. ان تبني الحكومات بعد عام 2003 لبرامج اقتصادية (وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) كالخصخصة ورفع الدعم عن اسعار السلع الضرورية والخدمات، ورفع اسعار المشتقات النفطية، وتخفيض مفردات البطاقة التموينية كمدخل لإلغائها. كل هذه التوجهات ادت الى اتساع ظاهرة البطالة تعقيدا من حيث حجمها ومشاكلها المستقبلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المحورالثاني:- واقع ومقومات الانتاج للمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق .

مميزات المشروعات الزراعية الصغيرة :

في الوقت الذي لم تتوحد فية تعاريف المشروعات الصغيرة الا انها تشترك بالسمات والمميزات الاتية :(4)

1- الغالب على انشطتها طابع الفردية في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وغالبا ما تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين.
2- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها الى راس مال كبير او تقنيات متطورة ، ويغلب على ادارتها الفردية في الادارة والتسويق والتخطيط ، او ربما تكون ذات تركيبة عائلية في الادارة والعاملين، اي الاعتماد على التمويل الذاتي وفيها تداخل بين الملكية والادارة.
3- توفير فرص عمل و بكلفة استثمارية منخفظة و ذلك لطبيعة الاسلوب الانتاجي المستخدم حيث اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال ، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة في قطاعات من المجتمع التي تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني و خاصة في البلدان النامية .
4- ارتفاع قدرتها على التطوير و الابتكار و ذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم و في اليابان يعزى 52% من الابتكارات الى هذه المشروعات .
5- كفاءتها في استخدام راس المال بصورة منتجة ، و ذلك ان نسبة القيمة المضافة التي تضيفها الى الاصول الثابتة تعتبر اعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة .
6- امكانياتها العالية في اعظيم مواردها المالية و البشرية من خلال تخصصها الشديد و صغر حجمها ، حيث يؤدي ذلك الى تخفيض تكاليف الانتاج مع ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة فيها .

7- تمتاز بمرونة في وسائل الانتاج و سرعة في استجابة تتيح لها التكيف وفق المتغيرات التي يمكن ان تحصل في السوق المحلية و العالمية مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات الاقتصادية و فترات الركود .
8- تنشيط الاستثمار الانتاجي و التصنيعي و التسويقي و تعظيم الاستفادة و استغلال المواد الاولية المتاحة محليا لانتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات و اذواق المستهلكين اضافة الى قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال انتاج الصناعات الحرفية و السلع الغذائية و الاستهلاكية الصغيرة و المتوسطة التي يتم الحصول عليها من الخارج الامر الذي يساعد في سد جانب من احتيجات السوق المحلي من هذه السلع و يقلل من الاستيراد مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .
9- تشكل هذه المشاريع مصدر اساسي لغيرها من الصناعات الكبيرة و لها دورها في توسيع قاعدة الانتاج المحلي .
10- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيرادات و المساهمة في التصدير في احيان كثيرة .
11- مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيض من حدة الفقر و رفع مستوى المعيشي للفئات الاكثر فقرا عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة و توليد دخل اضافي لها يمتلك العراق عشرات الالاف من المشروعات الزراعية الصغيرة وذلك وفقا لخصوصية الملكية والحيازة الزراعية التي كانت نتاج الشريعة الاسلامية فيما يخص الارث، او من خلال تشريعات قوانين الاصلاح الزراعي التي شرعت عامي 1958، 1968 ، فضلا عن انشاء الالاف من حقول الدواجن الصغيرة وبالامكان مناقشتها وفق الاتي :-

اولا:- المشروعات الزراعية الصغيرة للفواكه والخضر.

يمتلك القطاع الزراعي (157) الف مشروعاً صغيراً يمتلكون (692) الف دونماً وتمثل (2,8%) من الاراضي الصالحة للزراعة وان معظمها قريبة من المدن وتمتاز بكونها عالية الخصوبة وتتوفر لها الحصة المائية وقريبة من الاسواق ويتراوح حجم المشروع بين (1-10) دونم . ان قسم من هذه المشروعات الصغيرة كانت نتيجة لتفتيت الملكية بسبب الارث والقسم الاخر كان نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعي القانون الاول رقم 30لسنة 1958 والقانون الثاني رقم 117 لسنة 1970 .(5)

وان هذه المشروعات الزراعية الصغيرة ووفقا لصغرها فقد تخصصت في زراعة الخضراوات والفواكه لان هذه المحاصيل عالية المردود ، فضلا عن صعوبة استخدام الدورة الزراعية لمحدودية مساحة الارض ومحدودية استخدام المكننة الزراعية في انتاج الحبوب الستراتيجية والصناعية . لذا تخصصت في انتاج محصول معين وفقا لطبيعة الارض وطبيعة المياه والمناخ وتوجه المنطقة فهناك مناطق تخصصت فيها هذه المشاريع في زراعة بساتين النخيل والحمضيات واخرى في زراعة الفواكه متساقطة الاوراق ، واخرى متخصصة في زراعة الطماطة وحسب المواسم كما في زراعة الطماطة المغطاة في محافظات كربلاء والنجف والبصرة شتاءً واخرى متخصصة بزراعة البطاطا وهكذا .

انتاج المشروعات الصغيرة للفواكه والخضر.

تسهم هذه المشروعات الصغيرة بنسبة 70% من انتاج الفواكه والخضر في العراق وبسبب التخصص وخصوبة تربتها وقربها من المياه والسوق فهي ذات انتاجية عالية جدا، ولانها المصدر الرئيس والوحيد لدخل العائلة نرى ان صاحب المشروع يركز اهتمامه على استخدام افضل انواع الاسمدة وبالكميات المناسبة والبذور المحسنة والتقاوي والمبيدات ....

اما بعد عام 2003 ما رافقه من تدمير لمؤسسات الدولة وانكشاف السوق العراقية على الاسواق العالمية وما نجم عنها من سياسة اغراق السوق العراقية ، وتوقف دعم الدولة كليا لمدخلات الانتاج والارتفاع الكبير في اسعار تلك المدخلات جعل المنتج المحلي غير قادر على منافسة السلع الزراعية المستوردة مما حمل المنتج خسارة مالية كبيرة جعلته يترك الزراعة ولذلك تدهور الانتاج المحلي للفواكه والخضر والذي لا يشكل الان اكثر من 15% من المعروض في السوق.

ثانيا : - مشاريع الدواجن الصغرى :-

من الجدول (1) اتضح لنا ان القطاع الزراعي يمتلك (9601) مشروعاً صغيراً للدواجن كما في عام 1989 تم انجازها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي بدعم مالي ومادي من قبل الدولة وانها مشاريع صغيرة عائدة الى القطاع الخاص ومنتشرة في جميع محافظات القطروان مشاريع انتاج اللحم تشكل(90%) منها، تليها مشاريع العلف والباقية موزعة بين انتاج البيض والامهات والمفاقس والمجازر .

اما في عقد تسعينات القرن الماضي فقد شهدت هذه المشروعات انخفاض كبير جدا حيث انخفضت من (9601) مشروع الى (3238) مشروع بسبب توقف الدعم المالي والمادي لهذه المشروعات نتيجة الحصار الاقتصادي الظالم الذي فرض على العراق وعدم قدرة النشاط الخاص على توفير مستلزمات انتاج الدواجن من بيض التفقيس واعلاف وعقاقير مما حدى بالالاف من اصحاب هذه المشاريع الى بيعها للقطاع الخدمي

للاستفادة من الحديد والمولدات وغيرها .لكنها عادت الى الارتفاع في نهاية عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة نتيجة لقيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم المادي لهذة المشروعات من بيض التفقيس واعلاف وعقاقير ،فضلا عن قيام المصرف الزراعي باعطاء القروض لانشاء حقول الدواجن الصغرى لذلك نجد ان مشاريع الدواجن الصغرى قد ارتفعت من 3238 مشروع الى 6499مشروع.

من هنا تبرز اهمية القروض ودورها في بناء المشروعات الصغيرة فهي تتاثر بالقروض وهي متغير تابع الى المتغير المستقل وهو القروض المالية .

انتاج المشروعات الصغرى من لحم الدجاج وبيض المائدة .

لقد وضح جدول (2) ان معدل انتاج المشروعات الصغيرة من لحم الدجاج بلغ (179) الف طن/سنويا للمدة 1987-1989، انخفض الى (101)الف طن/سنويا للمدة 2000- 2002 بسبب توقف الاف المشروعات الصغيرة نتيجة الحصار الاقتصادي، لكن الانخفاض كان كبير جدا للمدة 2005-2007 حيث بلغ (69)الف طن/ سنويا .

وهذا الانخفاض بسبب توقف وزارة الزراعة كليا عن دعم مستلزمات الانتاج للدواجن فقد حصل ارتفاع كبير لاسعار مدخلات الانتاج .

اما بالنسبة لبيض المائدة فقد بلغ معدل الانتاج للمدة 1987-1989 (1951) مليون بيضة/ سنويا، انخفض الانتاج الى (925)مليون بيضة/ سنويا للمدة 2000-2002، لكنه ارتفع قليلا ووصل الى (999)مليون بيضة/ سنويا للمدة 2005-2007 .

جدول (1)

اعداد حقول الدواجن الصغرى في العراق للسنوات 1989 ، 2002 ، 20015

السنوات الحقول	عام 1989	2002	2015
دجاج اللحم	8353	2347	5651
بيض المائدة	148	56	141
حقول الامهات	72	26	28
المفاقس	261	247	126
المجازر	38	30	31
معامل العلف	729	532	521
المجموع	9601	3238	6499

المصدر: وزارة الزراعة، احصاءات الثروة الحيوانية لسنوات متفرقة.

اولا : واقع انتاج الدواجن للمدة 1985-2002

جدول (2)

جدول (1)انتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة للمدة1985 إلى 2002

السنة	إنتاج لحوم الدواجن(ألف طن)	انتاج بيض المائدة(مليون بيضة)
1985	165.3	1228.8
1986	172.2	1636.1
1987	174.6	1481.6
1988	182.5	1273.6
1989	226.6	1837.0
1990	147.9	1631.0
1991	10.8	362.0
1992	24.4	395
1993	22.4	503
1994	6.4	525
1995	3.48	416
1996	3.7	437
1997	3.8	409
1998	16.1	473
1999	44.1	637.4

2000	71.8	833.6
2001	94.3	875.1
2002	106.6	1059.1

المصدر : المسوحات الزراعية لدائرة الإحصاء الزراعي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

ثانيا : واقع انتاج الدواجن للمدة 2003-2012

جدول (1)

الكميات المنتجة من لحم الدجاج وبيض المائدة للمدة2003 -2015

السنوات	لحم الدجاج الف طن	بيض المائدة مليون بيضة
2003	**46.3**	**604.4**
2004	**40.1**	**963.9**
2005	**59.3**	**1033**
2006	**50.6**	**932**
2007	**90**	**1023**
2008	**98**	**1133**
2009	**113**	**1185**
2010	**118**	**1212**
2011	**119**	**1213**
2012	**121**	**1216**
2013	**129**	**1227**
2014	**115**	**1109**
2015	**116**	**1114**

المصدر : المسوحات الزراعية لدائرة الإحصاء الزراعي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

المحور الثالث :-القروض المالية للمشروعات الزراعية الصغيرة .

يعد التمويل من اهم العناصر الاساسية للنهوض بواقع المشروعات الزراعية الصغيرة لكي تؤدي وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تسهم في زيادة الانتاج وتوفير الغذاء من جهة ، وتشغيل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل من جهة اخرى ، وقد تعددت مصادر التمويل والاقراض للمشروعات الصغيرة في العراق وكالاتي :-

1- الاقراض من خلال المصرف الزراعي التعاوني

حيث اعتمدت المشروعات الزراعية الصغيرة لاسيما حقول الدواجن الصغيرة كليا على قروض المصرف الزراعي التعاوني والتي كانت تتم بدون فائدة وفترات تسديد مريحة ولذلك فقد تم انشاء اكثر من (8) الاف حقلاً صغيراً خلال عقدي السبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ،فضلا عن القروض التشغيلية لتلك المشروعات .

اما في فترة التسعينات فقد توقفت هذه القروض الممنوحة من المصرف الزراعي بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وضعف الامكانيات المالية للدولة ولم يتم اطلاقها الا في نهاية عقد التسعينات وضمن ضوابط محددة وان القروض تمنح للمشروعات الصغيرة وبسعر فائدة مرتفع حال دون اقدام الكثير من المزارعين التوجه نحو المصرف الزراعي للاقتراض منه.(6)

هذا ما يتعلق بعملية الاقراض من المصرف الزراعي الى المشاريع الصغيرة للثروة الحيوانية ، اما ما يخص اقراض المصرف الزراعي الى المشاريع الزراعية الصغيرة لزراعة الفواكه والخضر فهي محدودة جدا بسبب بعض الجوانب المرتبطة بالمصرف نفسه وطبيعة المعاملات والضوابط والضمانات التي يطلبها المصرف نفسه وعدم امتلاك بعض اصحاب المشروعات الصغيرة لتلك الضمانات وغيرها .

ولكن عاود المصرف الزراعي نشاطه التمويلي للمشروعات الزراعية والصغيرة والمتوسطة للمدة 2007-2020 وكانت كالاتي(7)

- التمويل عبر المبادرة الزراعية اذ تم من خلالها تمويل الالاف من المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وبدون فائدة تذكر وتم تقديم عدة مليارات من الدنانير خلال تلك الفترة لانشاء قاعات الدواجن لانتاج البيض ولحم الدجاج وتربية وتسمين العجول ومحطات الابقار والبستنة ومشاريع الزراعة المحمية وزراعة فسيل النخيل وبحيرات الاسماك وقد انعكس ذلك ايجابيا على زيادة الانتاج من تلك المحاصيل.والتي توافرت في الاسواق وعلى مدار السنة ويعود السبب الاساسي في ذلك الى حجم قروض المبادرة الزراعية والتي قدمت بدون فائدة.

- تمويل المصرف الزراعي التعاوني بالفائدة: لم تقتصر عملية تمويل المصرف الزراعي على المبادرة الزراعية فحسب وانما هناك قروض اخرى يمنحها المصرف مقابل فائدة تصل الى 4% سنوياً.

2- الجمعيات التعاونية.

اذ تشير الدراسات الى ان اصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة والمخصصة لانتاج الفواكه والخضر غالبا ما يحصلون على قروض عينية من الجمعيات التعاونية من خلال تزويدهم بمستلزمات الانتاج وذلك قبل عام 2003

3- الاقراض من قبل تجار الجملة للفواكه والخضر .

اذ كان معظم اصحاب المشروعات الزراعية يقترضون مبالغ مالية لاستثمارها في تطوير المزرعة او لاغراض الاستهلاك من تجار الجملة وغالبا ما تكون هذه المبالغ لمدة اقل من سنة تسبق زراعة المحصول بالنسبة للخضروات او تسبق جني محصول الفواكه بالنسبة للفواكه على ان يتم تسويق المحصول لتاجر الجملة وغالبا ما تكون عملية الاقراض على الثقة بدون اي ضمانات اخرى وبدون فائدة، ويتم تسديدها من الموسم الزراعي نفسه مما حدى بمعظم اصحاب المشاريع عدم اللجوء الى الاقتراض من المصرف الزراعي.

4- الاقتراض من تجار الخدمات الزراعية :-

وهنا يتم اقراض اصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة من قبل تجار الخدمات الزراعية حيث قبل الموسم الزراعي يتم الاتفاق وعلى الثقة ايضا بين التاجر وصاحب المشروع على قيام التاجر بتزويد المشروع بكميات الاسمدة والبذور والتقاوي والمبيدات وبالسعر السائد في السوق دون تحميلها اي اسعار اضافية على ان يتم تسديد مبالغها عند الموسم الزراعي وهي غالبا ما تكون لفترات قصيرة تسبق جني او زراعة المحصول بعدة اشهر وهي قروض على الثقة كذلك

اما بعد عام عام 2003 فقد توقفت هذه الانواع الثلاثة للاقراض (بشكل شبه تام) **بسبب ضعف نسيج العلاقات الاجتماعية بين اصحاب رؤوس الاموال واصحاب المشروعات** الصغيرة والتي كانت مبنية على الثقة ودون وجود اي مستند او ضمان .

حصل هذا في وقت ارتفاع اسعار الفائدة لقروض المصرف الزراعي التعاوني ، لذا اصبح من الصعب جدا على صاحب المشروع الاستمرار في الانتاج ولاسيما وان توقف الاقراض جاء متزامن مع الارتفاع الكبير التي شهدته اسعار مدخلات الانتاج مما انعكس سلبا على عدم قدرة المنتج المحلي من الاستمرار بالانتاج بظل التكاليف المرتفعة والتي جعلت السلعة الزراعية غير قادرة على منافسة المستوردة وفقا لسياسة الاغراق مما حدى بالمنتج العراقي التوقف عن الانتاج.

من المعلوم ان هناك الآلاف من المشاريع الزراعية الصغيرة المتوقفة عن الانتاج منذ عام 2003 ولحد الان للاسباب الآتية (8)

1- توقف دعم الدولة من قروض مالية وأسمدة ونايلون وبذور محسنة وتقاوي ومكننة ومبيدات وبيض التفقيس وأدوية .

2- تدمير البنى التحتية وانعدام الخدمات .

3- انقطاع التيار الكهربائي مما حدا بالفلاح الاعتماد على نفسه في عمليات الري وذلك بشراء مولدات الديزل وما رافق ذلك من ارتفاع كبير جدا في اسعار الكاز .

4- سياسة الإغراق التي اعتمدت بعد احتلال العراق عام 2003 وما نجم عنها من انكشاف السوق العراقية .

للاسباب اعلاه قد ترك الفلاح ارضه مما ادى الى انخفاض الانتاج من جهة وزيادة عدد العاطلين عن العمل من جهة اخرى، اذا لابد للحكومة من العمل على ازالة الاسباب والمعوقات اعلاه وخلق بيئة ملائمة للانتاج الزراعي .

المحور الرابع :-المبررات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الزراعية الصغيرة في العراق.

هناك العديد من المبررات الاقتصادية والاجتماعية لاقامة المشاريع الزراعية الصغيرة في العراق ولغرض الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال لابد من وصف طبيعة وخصوصية البيئة الزراعية والاجتماعية العراقية ومدى ملائمتها للمشاريع الزراعية الصغيرة وكما يأتي: (9)

- اذا كانت هناك ثمة صعوبات تعترض تجزئة بعض الصناعات لطبيعتها او طبيعة التكنلوجيا او تمركزها وغير ذلك ، فهذا لايصح على الزراعة، لاسيما الزراعة في العراق، فهي اصلا مجزئة بفعل عوامل طبيعية واجتماعية وسياسية وطبيعة المحاصيل الزراعية نفسها.
- ان قوانين الاصلاح الزراعي التي شرعت في العراق منذ عام 1958 جزئة الاراضي الى ملكيات صغيرة وهي الغالبية العظمى وهي عبارة عن مشاريع صغيرة ولا يمكن باي حال من الاحوال اقامة مشاريع كبيرة لاعتبارات قانونية وتشريعية واجتماعية.

- ان التوزيع السكاني في الريف عبارة عن تجمعات على شكل قرى صغيرة منتشرة على معظم الاراضي الصالحة للزراعة مما توفر الخلفية الاجتماعية لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ان طبيعة بعض المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني هي اصلا مجزءة ، الفواكه، الخضر، حقول الدواجن ومحطات الابقار.
- هناك بعض المحاصيل الزراعية التي يفضل انتاجها عبر مشاريع صغيرة كالخس والباميا والخيار والبصل والباذنجان .....
- انخفاض حجم الاستثمارات في المشاريع الصغيرة.
- سهولة ادارة المشروع الصغير.
- ان التكاليف الناتجة عن الخسارة المحتملة نتيجة تقلبات الاسعار او المناخ اوالامراض التى قد تصيب حقول الدواجن ستكون قليلة نتيجة لصغر المشاريع وتباعدها.
- هناك العديد من المشاريع الدواجن ومحطات الابقار الصغيرة المقامة حاليا والمنتشرة في عموم محافظات القطر والمتوقفة عن الانتاج لا يمكن تحويلها الى مشاريع كبيرة لاعتبارت قانونية وكلفوية وتنموية.

المحور الخامس:- مستلزمات نجاح المشاريع الزراعية الصغيرة .

هناك العديد من الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة لانجاح المشاريع الزراعية الصغيرة في العراق ومنها الاتي:(10)

- وجود مؤسسات مالية كالمصرف الزراعي او صناديق متخصصة لتقديم الدعم المالي لاصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة ويمكن ان يتخذ الدعم صورة قروض مالية او تكنولوجية او مشاركة موقتة .
- الزام المشاريع الكبيرة وموسسات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتسويقية اللازمة لانجاح المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة قيام كليات الزراعة والطب البيطري واقسام هندسة المكائن والري والاراضي في كليات الهندسة بتقديم الخبرات والاستشارات واعداد البحوث والدراسات لانجاح هذة العملية.
- وضع خطة لاستيعاب معظم خريجي كليات الزراعة والطب البيطري واقسام هندسة المكائن والري والاراضي في الشاريع الزراعية سواء بتشجيعهم على الاستثمار في هذة المشاريع او التعيين في المراكز البحثية الزراعية ، وتوفير كافة المستلزمات من اراضي ومكائن ودعم مالي.
- اجراء مسح للمشاريع الزراعية الصغيرة (محطات الابقار ومشاريع انتاج الدواجن) والمتوقفة منذ الحصار 1990 ولحد الان لغرض اعادة تاهيلها واعادة الحياة لها.
- اعادة تاهيل المراكز البحثية الزراعية ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والادارية.
- فتح المستوصفات البيطرية في جميع النواحي الادارية للريف العراقي مع توفير كافة المستلزمات الظرورية لانجاحها ولضمان قيامها بتقديم افضل الخدمات البيطرية .

ووفقا لخصوصية واقع الاقتصاد العراقي، وطبيعة وحجم البطالة من جهة، وخصوصية الريف والقطاع الزراعي العراقي والمبررات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتي مر ذكرها من جهة اخرى، يمكن القول ان المشاريع الزراعية الصغيرة المقامة والتي يجب ان تقام هي الحل الامثل للحد من ظاهرة البطالة اخذين بنظر الاعتبار انها ستحقق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اذا ما تم التعامل معها وفق الاسس العلمية وتهيئة مستلزمات انجاحها والتي مر ذكرها.

الاستنتاجات :-

لقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات منها الآتي :-

1-ان توقف الاقراض احياناً وارتفاع الفائدة احيانا اخرى ساهم في اتساع ظاهر البطالة في العراق.

2-ان تخريب وتدمير للبنى التحتية في القطاع الزراعي بظل ايقاف الدعم الحكومي و ضعف الامكانيات المالية للفلاح ادى به الى ترك الارض والحقل مما اضاف اعداد كثير الى جيش العاطلين عن العمل .

3-ان سياسة الإغراق التي اعتمدت بعد عام 2003 قد ادت الى ايقاف الاف المشاريع الزراعية الصغيرة مما نجم عنه تسريح الالاف من العمال ،فضلا على ترك معظم الفلاحين للزراعة بسبب عدم قدرة المحاصيل الزراعية على منافسة المستورد مما ادى ذلك الى تحمل المزارع الى خسارة أجبرته على ترك الارض .

4-ان توقف دعم الدولة للمشروعات الزراعية الصغيرة من جهه والارتفاع الكبير في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي من جهه اخرى ادى الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج مما ادى الى ان تكون السلعة المحلية غير قادرة على منافسة المستورد مما حمل المنتج المحلي خسائر مالية كبيرة جعلته يترك الزراعة وهذا ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي وبشكل كبير جدا.

5-ان توقف القروض المالية وبكل انواعها ادت الى تدني الانتاج الزراعي للمشروعات الصغيرة وزيادة العاطلين عن العمل.

وعلى ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فهناك العديد من التوصيات منها الاتي :

1- قيام وزاره الزراعه بما يأتي

أ- توفير البذور المحسنه و المستورده من الخارج وتقديمها للمزارع و بأسعار زهيده ، وكذلك توفير تقاوي البطاطا ذات الانتاجيه العاليه.

ب- توفير الاعلاف واللقاحات و بيض التفقيس لاصحاب حقول الدواجن و باسعار مدعمة.

ج- اعاده الحياة الى جميع حقول الدواجن المتوقفه منذ عام 2003 ولحد الان وذلك من خلال الايعاز الى المصرف الزراعي بمنحهم القروض التشغيليه فضلا عن تزويدهم بالاعلاف وبيض التفقيس و اللقاحات .

د- قيام المصرف الزراعي التعاوني بمنح قروض لانشاء حقول دواجن جديده و التي تقدر حاجة القطر الى انشاء اكثر من خمسه الاف حقل صغير .

2- قيام وزاره الصناعه و المعادن

أ- بتوفير الاسمده الكيمياويه و بكل انواعها وتقديمها للفلاحين و باسعار مدعمة لا تتجاوز (200) الف ديناراً للطن الواحد على ان تتوفر بالكميات و النوعيات و الاوقات المناسبه

ب- توفير النايلون الذي يستخدم في زراعة المغطات كاالطماطة و الخيار و الباذنجان في فصل الشتاء و بسعر لا يتجاوز (250) الف ديناراً للطن و ذلك بالتنسيق مع وزاره الزراعه لتحديدالكميات و تنظيم عمليه توزيعها .

3- قيام وزاره النفط بمايأتي :

أ – تزويد المزارعين و اصحاب الحقول بماده الكاز بسعر (50) ديناراً/للتر الواحد و ذلك للاستخدامات المتعدد في تشغيل مضخات السقي بعد ان تعذر على الفلاح بحصول على الكهرباء الوطنيه واستخدام الكاز في مولدات التشغيل حقول الدواجن، فضلا عن استخدامه للحاصدات و الساحبات والنقل .

4- قيام وزاره الماليه بما يأتي :-

أ – فرض ضرائب عالية على استيراد المحاصيل الزراعية لكي لا تضر بالمنتج المحلي

ب- اعفاء لمده خمس سنوات من الضرائب لمستوردي بيض التفقيس و معامل الاعلاف و المبيدات و التقاوي و البذور المحسنه

المصادر:

1- د.رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ،الكويت ،1997، ص91.

2- مهدي الحافظ ، بعض ملامح السياسة الاقتصادية في العراق بعد 2003 واثارها الاقتصادية والاجتماعية ، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2012 .

3- بلاسم جميل خلف ، الثالوث الجرمي غسل الاموال والفساد الاداري والمالي والارهاب الاسباب والاثار والمعالجات في العراق ، المؤتمر العلمي الثالث ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،2011، ص42.

4- وزارةالزراعة،التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي واقع ومتطلبات ،2013،ص 104.

5- الداهري ،عبد الوهاب مطر ، السياسة الزراعية ،اقتصاديات الاصلاح الزراعي،مطبعة العاني ، بغداد،1976.

6- فاضل جواد دهش : متطلبات انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ،2010.

7- بلاسم جميل خلف ، اثر سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي في العراق بعد عام 2003، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الاول لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك/جامعة بغداد،2005،ص27.

8- اياد كاظم ، دور الاستثمار الزراعي في زيادة الانتاج الزراعي في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ،2014.

9- .بلاسم جميل خلف ،دور المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الانتاج الزراعي في العراق ، ندوة وزارة الصناعة والمعادن ، 2005.

10-د.بلاسم جميل ،الامن الغذائي في العراق ،ضرورة اقتصادية لحماية حقوق المستهلك بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق مؤتمر الامن الغذائي، جامعة بغداد 2006.

The role of financing small agricultural projects in increasing production and reducing unemployment in Iraq for the period 1985-2015

Abstract

The agricultural sector in Iraq is characterized by the presence of tens of thousands of small projects, some of which are due to agricultural ownership and tenure laws, and the other part is due to inheritance laws, while there are several thousand small agricultural projects due to agricultural reform laws, as well as the presence of several thousand poultry fields, fish lakes and cow stations, which It contributes to the provision of food at high rates and its contribution to the formation of the gross domestic product and its employment for tens of thousands of workers and depends on the state in the financing process through the agricultural bank mainly.

The process of financing small projects is an urgent necessity in order to serve agricultural development due to the weak financial capabilities of the owners of small projects, so you find that when granted loans, they promote production and employment of the unemployed, while in periods of low financing and loans, production decreases due to the suspension of thousands of agricultural, plant and animal projects, leaving behind them. Thousands of unemployed people, so the financing is the dynamo that drives the activity of small agricultural projects.

key words

1. Small agricultural projects/ These are agricultural projects that have a small capital, and the small size of the project area and the number of workers in it is small.

2. The Cooperative Agricultural Bank, which is a bank specialized in the agricultural sector exclusively, that grants loans only to the agricultural sector, aiming at agricultural development.

3. Unemployment is part of the labor force and within the ages of the working age groups and those who are able to work, but they do not have a job opportunity.

……..

……

…….

……

……

……

……

……

……

……

……

……

……